خواطر حول مفهوم الأمن القومي المصري

د. محرز الحسيني*

ان سلسلة التفجيرات التي بدأت من منتجع دهب السياحي الى جانب أمور وتطورات اخرى كثيرة تجعل أي مهتم بالشأن المصري يتساءل: الى اين تتجه مصر؟ وما هو التصور الحالي لمفهوم الأمن القومي المصري؟ وما هي الدوائر الأمنية التي لا زالت مصر تحتفظ فيها بقدر معقول من النفوذ والهيبة؟ وما هي طبيعة التقاليد التي تحكم العلاقة بين الوضع في الجبهة الداخلية واساليب التعامل الخارجي؟ وهل هناك فكر متجدد وتنظير حقيقي وتحليل كامل لمفهوم الأمن القومي الذي على ضوئه تتشكل استراتيجية مصر القومية القادرة على التعامل والاستجابة لمعطيات الواقع الحالي بكل متغيراته؟وإلى متى ستظل العزلة الفكرية القائمة على نوع من الثقة المبالغ فيها في الذات والتي من شأنها ان تحول دون تفهم حقيقة المخاطر التي تستتر وراء تطورات داخلية واقليمية وعالمية كثيرة ومتلاحقة؟ وإلى متى ستظل مصر تتقبل موقعها كمجرد موضوع للتعامل ومفعول به دون ان تنطلق لتصبح طرفا فاعلا يمتلك زمام المبادرة وتستطيع فرض الارادة بأي معنى من المعاني؟ واخيرا هل هناك قوى خفية مستترة تحول دون انطلاق مصر وتطورها واحتلال موقعها المناسب على خريطة العالم؟

من الطبيعي انني لست في مقام تقييم السياسة الأمنية المصرية أو تقديم اجابات شاملة ومنطقية على تلك التساؤلات بكونها مسؤولية تتعدى قدرات المراقب للمشهد المصري من الخارج ودون ان تتوافر له معطيات كثيرة، ولكن الهدف هنا هو مجرد تقديم مجموعة من التأملات ذات العلاقة بهذا الشأن. ومن البديهي انه عندما يقترب المراقب من احدى قضايا الأمن القومي فانه لا يتحرك او يفكر من فراغ بل يسترشد بالعديد من الاسس والقوانين العامة التي تحكم مسألة التحليل والتقدير والإستشراف نذكر منها ما يتفق وطبيعة هذا الحديث:

أولا: ان السياسة القومية والأمنية لأي دولة من الدول لا تصنعها ارادة فردية او حتى هي نتاج نخبة محدودة من المتخصصين وانما تتشكل على ضوء تقاليد ثابتة صاغتها التجربة التاريخية وتحافظ عليها قوى وطنية ومؤسسات قد لا تبدو واضحة للعيان ولكنها ذات فاعلية ثابتة تظهر بخبراتها في اللحظات الحرجة لتصحح المسار وإعادة التوازن والاستقرار. وهذه هي القوى التي حافظت على مصر كوحدة سياسية متكاملة النسيج عبر آلاف السنين.

ثانيا: ان مسألة تقييم النجاح والفشل في العمل السياسي لا تقدر من خلال واقعة أو حدث معين بل انها أكثر عمقا من ذلك. ان النجاح والفشل هما نتاج تطور متعدد المراحل ومتتابع الخطى حيث ان الحدث ليس الا بلورة مؤقتة لمجموعة من المتغيرات السابقة ويمهد الطريق لأحداث ومتغيرات لاحقة.

ثالثا: ان كل من يتصور او يتوهم ان سياسة داخلية مرتبكة غير واضحة المعالم يمكن ان تقود الى سياسة خارجية فاعلة يرتكب مغالطة حقيقية.

ان أي دارس لتاريخ مصر القديم والوسيط والحديث لا يتردد في القول بأن مصر بحكم عبقرية موضعها الجغرافي ومواردها البشرية والطبيعية وعقول ابنائها النابغين من المفترض ان تكون امبراطورية او دولة عظمى متميزة في الاقليم، وذلك ليس بطبيعة الحال عن طريق التوسع العسكري الافقي واحتلال أرض الغير وسلب موارده، ولكن من خلال توظيف عناصر قوتها الوطنية الذاتية الكامنة وتفعيل نفوذها في مختلف النطاقات الحيوية والأمنية القريبة والبعيدة. غير ان الناظر الى الحال المصري يواجه بمجموعة من الاستفهامات التي لا يستطيع ان يجد لها تفسيرا مقنعا أو التعرف على تلك القوى الخفية التي تدمر وتستنزف قواها. لقد اصبح الإرتباك والتردد يمثلان احد الملامح الرئيسية للعديد من مظاهر تطور الأمة. يصاحب ذلك عجز واضح في قدرات ممارسة الوظيفة القيادية لمصر وهي مسؤولية تتطلب توافر ثلاثة عناصر اساسية: قناعة وقدرة وفاعلية. ومصر بأوضاعها الحالية لم تعد تملك لا الفاعلية ولا القدرة على تحمل تلك المسؤولية بعد ان تحولت الى دولة فقيرة تستجدي المعونة رغم الثراء الفاحش لبعض ابنائها. فضلا عن كونها قد قيدت نفسها بمعاهدات ومواقف اختزلت قدرتها على تأمين حدودها الشرقية والجنوبية بل والداخلية ايضا. ويزيد من عمق المأساة ان الشعب المصري في هذه اللحظة لم يعد يملك تلك القناعة أو الرغبة في ممارسة وظيفته القيادية.

وكنتيجة طبيعية لهذا العجز اصبحت هناك مجموعة من الأخطار التي تهدد الوطن بعمليات الإستئصال الداخلي والخارجي. منذ عدة سنوات عندما كان الباحث يطرح رؤيته حول احتمالات الإستئصال وتفجير العالم العربي وتحويله الى العديد من الكيانات الصغيرة الهشة ذات الطابع الطائفي أو الديني كان يواجه بتهمة الإنفصال عن الواقع والإنعزال بفكره في عالم المؤامرات. واليوم اصبحت عملية الإستئصال تطبق في جميع اجزاء الوطن العربي بل وتقترب بسرعة نحو مصر بشكل مريب. لقد علمتنا الخبرة التاريخية أن مراحل الإستئصال لا تتم دفعة واحدة وانما تستكمل من خلال سلسلة متواصلة من الإجراءات التي تبدو في مظهرها متباعدة ومتفرقة ولكنها في واقع الأمر مترابطة ومتصلة بحيث تمهد كل منها للمرحلة التالية. ومن أهم الدروس التي تركها الأجداد الفراعنة العظام ان أول عناصر القوة في السياسة المصرية هو وضوح مفهوم الأمن القومي وتحديد واضح لدوائره الإقليمية الممتدة من أفريقيا جنوبا الى اسيا شرقا والبحر المتوسط شمالا وهو الأمر الذي كون احد عناصر المنطق والادراك القيادي في ذلك الوقت البعيد. وهذه حقيقة ادركها زعماء مصر في العصر الحديث مثل محمد على باشا واسماعيل باشا والزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وان اختلفت مسميات وحدود تلك الدوائر الأمنية واساليب الحركة داخلها بين زعيم وآخر. اما في عالم اليوم فقد تم اختزال واستئصال معظم النطاقات الجغرافية الأمنية لمصر وهذه حقيقة تكشف عن نفسها من خلال ما حدث ويحدث في السودان ودول منابع نهر النيل وفي سورية ولبنان وفلسطين والعراق وكلها احداث مترابطة تلتصق مباشرة بدوائر الأمن المصرية الحيوية.

وما يتصل بهذا الأمر اتصالا مباشرا هو ما يلوح في الأفق الاقليمي من تغييرات اكثر غموضا ولكنها لا تقل خطورة بالنسبة للامن القومي المصري والعربي. في اعتقادي أن السياسة يمكن ان تعرف كأحد أساليب التعامل مع الواقع ومن ثم تصبح الواقعية في الفكر هي عنصر هام في فن العمل السياسي والحسابات الأمنية. هذه الواقعية تفرض على مصر أن لا تعيش حالة الغيبوبة التي تعيشها معظم دول الأمة العربية التي لا تكترث بكل ما يحيط بها من كوارث وتكتفي بوضع رؤوسها في الرمال والإكتفاء بمجرد الإنتظار حتى يحين موعد قدرها الواحدة تلو الأخرى دون أي وعي بظروف الحاضر ومتغيرات المستقبل.

ان العالم يمر اليوم بمرحلة مخاض كبرى سوف تفرز قوى فتية جديدة على الساحة الدولية تتضمن دولا عظمى مثل الصين وربما الهند وباكستان، وذلك اذا نجحت كل منهما في عبور ازمات التنظيم والإدارة وتوحيد الإرادة الجماعية وازالة الفواصل اللغوية والعرقية. كما ينتظر ايضا ظهور قوى اخرى وسيطة مثل ايران وربما تركيا لو خرجت كل منهما من أحداث اليوم متماسكة ومتكاملة الأطراف، وجميع هذه القوى تتشكل وتنمو على حدود المنطقة العربية أو مرتبطة بها من حيث المصالح والأهداف. وبغض النظر عن قدرة وحدود تلك القوى في اعادة تشكيل خريطة التوازنات الجيوبوليتيكية في العالم في المستقبل القريب الا انه بلا شك سيكون لها تأثير واضح في علاقات التوازن حول المنطقة العربية. ولا بد أن حالات الضعف والتمزق والتراجع السائدة فى المنطقة العربية ستمثل عنصر جذب لتلك القوى لتناور في قلبها وتستقطب أطرافها بأي صورة من الصور. الأمر الذي يفرض على الإرادة المصرية حركة واعية وان تأخذ بزمام المبادرة حتى لا تربط مستقبلها بمستقبل أمة (مغيبة) تعاني من قصر النظر والأنانية سواء على مستوى القيادة والشعوب وضعف الارادة واصرارها على عدم البدء في وضع صياغة متجددة ومتطورة وواقعية لأي مفهوم من مفاهيم الأمن القومي العربي يسمح لتولي مصر مسؤولياتها التاريخية وكذلك دور ومسؤوليات الدول العربية تجاه مصر، بشكل يحقق لهذه الأمة ولو الحد الأدنى والمتواضع من قدرات الاستمرار كدول ذات سيادة.

اما بالنسبة لمسألة الإستئصال الداخلي لمصر فقد بدأت ملامح خيوطها تتشكل منذ وقت غير قصير وذلك بحدوث سلسلة متواصلة ومترابطة من الأزمات .. أزمة قيم وفكر .. أزمة في العقائد ... ازمة في صحة الشعب ..أزمة في الغذاء .. أزمة بطالة .. ازمة في التخطيط والإدارة .. أزمة في البناء الطبقي .. أزمة في حاضر ومستقبل الشباب .. أزمة في مشاعر الإنتماء .. أزمة في بناء ومقومات الشخصية المصرية ... أزمة في البيئة ... الى غير ذلك من الأزمات التي تشكل كلها عناصر هامة في مصفوفة حسابات الأمن القومي. وعلي الرغم من ان تلك الأزمات في مجملها هي نتيجة تراكم سلسلة من الأخطاء ذات علاقات متبادلة التاثير والتأثر الا ان ما صاحبها من سياسات ثقافية واعلامية كان لها تأثير خاص في تعميق تلك الأزمات وانعكاساتها على الانسان المصري نظرا لكونها أهم أدوات التعامل المباشر مع العقل والوجدان وتصورات المواطن. لقد عاش المجتمع المصري تحت تأثير ما يمكن ان نطلق عليه ثقافة الضياع والفساد التي ارست عوامل التفكك والخلل الاجتماعي والفكري في المجتمع واسهمت في اختزال العقل المصري وتسطيح معايير حكمه وقياسه وادراكاته وافرزت نوعيات جديدة من البشر غير متوازنة في الفكر والسلوك واوجدت ازمة في الهوية المصرية وقوضت مشاعر الانتماء للوطن عند الكثيرين، تلك المشاعر التي كانت راسخة في وجدان الإنسان المصري قبل وبعد الثورة الناصرية في 23 تموز (يوليو)، واستبدلتها بانساق ثقافية عبثية تلاشت فيها كل المعايير الأخلاقية والسلوكية والوطنية. ومن اخطر نتائج هذا العبث الثقافي هو حدوث خلل في الفكر الديني والعقائدي. لقد توهم البعض في امكانية احتواء ومقاومة جاذبية الفكرة الدينية وثقافة التطرف لعقول افراد مجتمع محبط ويائس من خلال نشر ثقافة (الإنفتاح الفكري العشوائي) واللجوء لمعالجة التطرف بفكر واساليب هي في جوهرها ومضمونها تعد اكثر تطرفا وتجنيد بعض الأقلاما المستترة تحت شعار مشوش لمفهوم الليبرالية لكي تطرح افكارا استفزازية تهاجم بها (بغباء أو بدهاء) ثوابت الدين واصوله مع تجاهل جوهر الخلاف وأسبابه ودوافعه الحقيقية وترك تلك الظاهرة الطارئة دون معالجة او مواجهة. وما زاد الأمور تعقيدا هو مصاحبة تلك المبادرة الفكرية الهابطة سياسة اعلامية وفنية اكثر هبوطا واستفزازا للمواطن المصري تضمنت افلاما جنسية واباحية وافكارا مشوشة عن مفهوم الحرية أسهمت في خلق انطباع عام، خاصة لمن يعيش في الخارج، يصور مصر وكأنها اصبحت تحت سيطرة تجار المخدرات وعصابات المافيا والراقصات وان السياسة الماكيافيلية والإنتهازية والإنحراف هي دستور وأدوات النجاح لكل من يطمع في الحصول عليه في مصر. وبالتالي عجزت الدولة عن معالجة ظاهرة التطرف الديني وهي لا زالت في المهد والتعامل معها بكونها ظاهرة اجتماعية لها ابعاد اقتصادية وسياسية وثقافية وسيكولوجية وتاريخية، وبدون أي وعي او ادراك لحقيقة تحول تلك الظاهرة الدينية الى احدى ادوات التعامل السياسي في لعبة الامم. وهذا حديث يطول شرحه.

وكانت النتيجة الطبيعية لهذا العبث الثقافي، الى جانب العديد من العوامل الأخرى بطبيعة الحال التي تخرج عن حدود هذا الحديث، هي تشرذم المجتمع المصري فكريا وسلوكيا بل وعقائديا ايضا وذلك بعد ان اصبح الانسان المصري يواجه مجموعة من التناقضات الفكرية والسلوكية التي تتراوح امامه بين اقصى اليمين واقصى اليسار وغاب بينها مفهوم الوسطية الذي يمثل احد الاسس الهامة في الفكر الاسلامي. وفي ظل تلك الاوضاع المختلة والمتشابكة اندفعت شريحة من الناس نحو الإنعزال عن المجتمع وكونت لها عالمها الخاص بقيمه ومفاهيمه ومصالحه وعلاقاته وخدماته وقامت طواعية بتسليم عقولها ووجدانها لكل من يبشرهم ويعطيهم الأمل في حياة رغدة في عالم الآخرة، وهي لا شك تكون فكرة جاذبة لإنسان فقد الاحساس بالذات والوجود والمستقبل. وعلى النقيض استجابت شريحة بشرية اخرى لثقافة الفساد والضياع السائدة فباعوا انفسهم ووطنهم للشيطان. وبين الفريقين تعيش شريحة ثالثة لا تبالي بهذا او ذاك بل تنشغل بهمومها وسعيها من وراء قوتها ومشاكل اسرها اليومية وكأنها تعيش في كوكب آخر. وبالتالي تحولت مصر الى منطقة كوارث .. فتنة طائفية تلوح في الأفق .. رشوة وفساد وإحساس باللامبالاة .. غلاء فاحش .. ديون داخلية وخارجية بالمليارات .. تنوع اساليب نهب المال العام وتهريبه للخارج .. هروب شريحة من الشباب من هذا الواقع الى عالم الكيف والمخدرات والجنس.. شباب ضائع بل مغترب في وطنه .. تناقض واضح بين مفهوم مصلحة الفرد والمصلحة الوطنية. ومن المؤكد انه لا يختلف احد على ان مثل تلك الظواهر والأوضاع تؤدي بالضرورة الى جعل الأمة فريسة سهلة وأرضا خصبة ممهدة لعمليات الاستئصال والتمزق. وبالتالي يصح القول بان أخطر التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري قد أصبحت اليوم لا تقتصر فقط على عوامل التهديد الخارجية بل ان الجبهة الداخلية قد تحولت لتمثل اخطر التحديات ان لم تكن أعظمها. ان أي طرف يريد الإضرار بمصر سوف يتسلل الى مواضع ضعف الأمة ويحاول استغلال مراكزها وتوظيفها لصالحه بأقصى فاعلية حيث يضخم التناقضات ويعمق عناصر الفرقة والخلافات ويستقطب أطرافها.

ان الوضع الحالي يفرض ضرورة التعامل مع الجبهة الداخلية بكونها تمثل حالة مرضية والتخلص منها يتطلب سلسلة طويلة من اساليب المعالجة السياسية والتنموية الإقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والثقافية وغيرها الكثير، الا ان البعد الانساني سيظل يتصدر موقع الأولوية في قائمة المعالجة. ان اهم متغيرات العصر ان رجل الشارع اصبح يمثل أهم العناصر المتحكمة ولو بطريقة غير مباشرة في أي حركة سياسية أو تنموية أو أمنية. ومن ثم اصبحت عملية بناء أي حضارة تتطلب أولا ادراك صانعها الانسان بذاته وهويته ثم بوظيفته وموقعه ومصالحه في هذا البناء ثانيا. بمعنى ان الانسان لا يشارك في اي مشروع حضاري بحماس وانتماء الا اذا شعر بكونه جزءا متصلا منه دون انعزال أو انفصال. إن ما تحتاجه مصر اليوم هو ثورة ثقافية واعلامية تعيد بناء الإدراك القومي في المجتمع وتعالج عوامل الإنفصال والتباعد والخلاف وتحل موضعها مبدأ التماسك الذي يعني التكتل حول المفهوم الجماعي والصالح القومي الذي يفوق ويتعدى المصالح الفردية والعصبية الأنانية. ويحق الذكر في هذا الصدد موقف معاوية بن ابي سفيان خلال صراعه السياسي مع علي بن ابي طالب عندما حاول امبراطور الروم استغلال هذا الخلاف وارسل الى معاوية حاكم الشام يعرض عليه استعداده لإرسال جيش يساعده في مواجهة زوج ابنة الرسول الكريم فكانت اجابة معاوية .. اصمت والا ارسلت لك جيشا ينتهي عند بيزنطة ويقوده علي بن ابي طالب.

ولا يمكن التعرض لمفهوم الأمن القومي المصري دون الإشارة بالتحديد الى احداث منتجع دهب السياحي وما اعقبها من انفجارات ارهابية واعتبارها تمثل دقات ناقوس الخطر نظرا لارتباطها بصحراء سيناء، الخنجر المصوب الى قلب مصر. ولا ريب ان الغموض الذي يحيط بتلك الاحداث وخطورة تداعياتها تفرض مجموعة من الاهداف التي يجب ان تسيطر على اسلوب التعامل مع هذه الازمة:

اولا: اتباع سياسة الحكمة والحذر وبعد النظر عند اجراء التحقيقات ومحاولة اكتشاف ابعاد هذا المخطط والعناصر المشاركة فيه من البدو وعدم التوسع في حملات الإعتقال والتنكيل أو فرض عقوبات جماعية أو الإعتداء على حرمات المنازل والخروج عن التقاليد العربية والبدوية وذلك حتى تتم المحافظة على الروابط بين مصر وبدو سيناء وحتى لا يتم عزلهم وجدانيا عن نسيج المجتمع المصري الذي ينتمون اليه ويشكلون جزءا حيويا منه خاصة ومعظمهم ينتمون الى قبائل بدوية كبرى تضم 12 قبيلة وربما اكثر تنتشر في المناطق الساحلية شمالا وفي المناطق الواقعة في الشرق من القناة وخليج السويس وفي وسط وجنوب سيناء وتمتد بطونها وعشائرها لقبائل الشام وشبه الجزيرة العربية بل والى بدو منطقة بئر السبع في جنوب فلسطين. يضاف الى ذلك الدور المشرف الذي قام به ابناء بعض تلك القبائل خلال معارك سيناء خاصة اثناء حرب الاستنزاف وحرب اكتوبر 1973. وكلها امور يجب ان توضع في الاعتبار لأي حسابات أمنية تتعلق بالمستقبل القريب والبعيد.

ثانيا: البدء في المطالبة بعودة سيناء الى كامل السيادة المصرية واعادة انتشار القوات المسلحة على اراضيها لممارسة مسؤولياتها وتأمين حدود مصر وشعبها واستقرارها دون التقيد بأي خطوط حمراء أو خضراء أو صفراء وعدم الاكتفاء بالاعتماد على رموز بوليسية لا تكفي بل وغير مؤهلة لتأمين حدود مصر الشرقية. وتحقيق هذا الهدف الحيوي لا يعني بالضرورة طلب انسحاب قوات الفصل الدولية بين مصر واسرائيل أو عدم الالتزام بالمعاهدة المتفق عليها بعد حرب 1973 واتفاقية الفصل الثانية.

ثالثا: ضرورة ملء الفراغ المكاني والأمني في الوطن وإعادة تشكيل الخريطة الديموغرافية المصرية خاصة في هذا النطاق الجغرافي الحيوي لمصر.

وربما ان الولايات المتحدة لن تعترض على طلب مصر اذا ما نجحت الدبلوماسية المصرية في توضيح خطورة ترك هذا الفراغ الأمني في شبة جزيرة سيناء دون تواجد القوات المسلحة المصرية والحيلولة دون أن يتحول هذا النطاق الصحراوي الى بؤرة ارهابية جديدة تهدد امن واستقرارالمنطقة بالكامل. ومن ناحية اخرى باعتبار ان مصر شريك استراتيجي للولايات المتحدة في منطقة القلب الحيوية على خريطة العالم يصبح من المنطق ان يكون هذا الشريك على قدر من القوة الاقتصادية والنفوذ والاستقرار. كما وان تلك الشراكة لن تصبح ذات فاعلية في وقت الأزمات الا اذا شعر المواطن في الشارع المصري بنتائجها وآثارها على حياته اليومية واحساسه بمدى اسهام الولايات المتحدة في تحقيق آماله وطموحاته الوطنية والحياتية. وبدون نجاح الولايات المتحدة في الوصول الى وجدان الانسان في الشارع المصري بطريقة أو بأخرى ستظل شراكتها الاستراتيجية مع مصر مجرد اتفاق بين نظم وحكومات دون أي شرعية شعبية.

وفي النهاية يحق القول، وان كان يخرج قليلا عن حدود الحديث ولكنه ذو صلة به، انه ربما ينجذب البعض، بخطأ في التقدير، والاسترشاد بنتائج بعض حروب ومعارك فراعية مصر الكبار مثل تحتمس ورمسيس عندما كانت الأوضاع الإستراتيجية لمصر والمنطقة تسمح لها باحتواء أي قوة غير مصرية تحتل موقعا مؤثرا في النطاق الأمني الشرقي، الممتد حتى منطقة الأناضول، وما يجاورها من شعوب تجاه الشرق، وذلك من اجل الحفاظ على حرية الحركة والارادة والانفراد بالسيطرة الاقليمية دون منافس. غير ان ظروف اليوم تختلف كثيرا عن الأمس البعيد واصبحت الحسابات الجيوبوليتيكية وتوازنات القوى في الاقليم اكثر تعقيدا وتتطلب رؤية متطورة وتقديرات مختلفة. مع ضرورة الوضع في الاعتبار ان الاندفاع من وراء تلك العقيدة، على الرغم من حساسيتها وخصوصيتها، في ظل الأوضاع المعاصرة، المحلية والاقليمية والعالمية، وفي هذه اللحظة التي نعيشها بالتحديد، تجعلها مسألة لها محاذيرها وقيودها وقد تكون لها نتائج كارثية.

* مدير مركز الحوار والدراسات
ورئيس تحرير صحيفة «المنصة العربية»
التي تصدر في الولايات المتحدة
Email:melhussini@aol.co

الذكرى الثامنة والخمسون للنكبة: أكثر من حكم ذاتي واقل من دولة

زهير اندراوس *

■ لا جديد في المقولة بأن النكبة التي حلت بالشعب العربي الفلسطيني في العام 1948 كانت أهم الأحداث المؤثرة على تاريخنا بعد ذلك وعلى مضامين علاقات أبناء الشعب الفلسطيني ببعضهم البعض وعلاقاتهم باليهود ودولة اسرائيل التي أقيمت على أنقاض شعبنا وعبر ترحيله واغتصاب حقه في اقامة دولته المستقلة والعلمانية والديمقراطية على ترابه الوطني.

فمع حفظ حقنا التاريخي والأخلاقي في التعبير عن غضبنا واحتجاجنا على ما حصل قبل 58 عاماً وما زلنا نعانيه جراء ذلك وجراء استمرار اسرائيل في التنكر لمسؤوليتها التاريخية والأخلاقية عما حصل آنذاك، بل واستمرارها في الاعتداء يومياً على الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات باتباع الاحتلال والتهويد والقتل والتدمير والاحتجاز وما الى ذلك من صنوف التعذيب الفردي والجماعي، الا أننا يجب أن نفكر في امكانية جعل مناسبة ذكرى النكبة هذه السنة بالذات محطة في عملية التفكير في كيفية تصحيح الانقلاب التاريخي آنذاك واعادة، ولو جزء مما فقدناه، الى المسار الطبيعي والذي يجب أن يتمثل في ايقاف الاعتداء الاسرائيلي واعادة اللاجئين واقامة دولة المساواة والعدالة النسبية لنا ولليهود، وذلك مطلوب بشكل خاص على ضوء التطورات التي حصلت على مستوى القضية الفلسطينية في السنوات الخمس الأخيرة وأهمها رحيل الزعيم التاريخي وباعث الحركة الوطنية المتجددة، الرئيس الراحل ياسر عرفات.

رغم أن هنالك الكثيرين من المحللين الذين ما زالوا يتطرقون الى اتفاقيات أوسلو وما تبعها من تفاهمات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الركن الأساس في أية عملية سلام أو اتفاق تاريخي بين الطرفين، الا انه من الواضح بأن الحالة السياسية التي رافقت المعاهدات والاتفاقيات قد تغيرت تغيرا جذرياً خلال السنوات الأخيرة. الفلسطينيون انتخبوا حكومة ومجلسا تشريعيا بقيادة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) على خلفية تعثر التطلع الى اقامة دولة مستقلة الى جانب اسرائيل (اضافة الى أسباب سياسية داخلية ليس هنا المكان ولا الزمان للخوض بها)، وعملياً طوى الفلسطينيون من خلال ذلك حقبة أوسلو الانهزامية، التي عادت عليهم بالمآسي والويلات، وأعلنوا جهاراً بداية مرحلة جديدة، متبعين في ذلك الاسرائيليين الذين سبقوهم في طي صفحة أوسلو والتفاهمات المتبادلة منذ قيام رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق، ايهود باراك، بعملية افشال متعمد للتوصل الى اتفاق مرحلي مع الرئيس الفلسطيني في قمة «كامب ديفيد» في صيف عام 2000 وانتخابهم لارييل شارون الذي تباهى بماضيه الدموي ضد الفلسطينيين، وبكونه لم يقدم على «مصافحة عرفات» رغم انه كان من أقطاب حكومة نتنياهو ومن طاقم المفاوضات الاسرائيلي خلال الأعوام 1996 ـ 1999.

لقد قاد شارون، بدعم مطلق من الادارة الأمريكية وبتواطؤ أوروبي وتخاذل عربي مريب، المشروع الجديد لاسرائيل متعمداً الابتعاد عن أية مفاوضات رسمية مع الفلسطينيين، حتى بعد وفاة عرفات وتسلم محمود عباس «الايجابي»، لمقاليد الحكم، واقامة سلطتين متناقضتين في الأراضي المحتلة: سلطة عباس، المرضي عنها اسرائيليا وأمريكيا وأوروبيا، وسلطة حماس، المحاصرة دوليا وعربيا واسلاميا، ونجح شارون في وضع قواعد «لعبة» سياسية جديدة مبنية على أساس التحكم بالشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المهيأ للاحتلال، من غير دفع ثمن انهاء الاحتلال نهائياً وبعيداً عن تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الدولية، وخصوصاً فيما يتعلق بعودة اللاجئين أو تعويضهم حسبما يتطلب من قرار الجمعية العامة 194.

وللتذكير فقط، فان شارون أعلن عن نيته القيام بما اسماها تنازلات مؤلمة، ولكنه رفض أن يعلن عن انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي التي احتلتها دولته في عدوان حزيران (يونيو) من العام 1967. بكلمات أخرى، شارون سعى الى انهاء السيطرة الفعلية على الشعب، ولكنه رفض الاعلان عن انهاء التمسك بأرض ليست له ولا لدولته، أو فلنقل بعبارات واضحة وصريحة: شارون أراد التخلص من السيطرة على الشعب الفلسطيني، ولكنه بموازاة ذلك آمن بأنه يجب أن يواصل التحكم بالأرض، وهذا عمليا ترسيخ للاحتلال المقيت بأساليب وألاعيب انطلت على العالم، وعلى حفنة من المتنفذين في القيادة الفلسطينية، وليس سرا أن محمد حسنين هيكل قال مؤخرا ان شارون هو اخطر زعيم اسرائيلي بعد دافيد بن غوريون.

وبعد الانتخابات التشريعية الأخيرة في آذار (مارس) الماضي بات جلياً بأن ايهود اولمرت والحكومة الاسرائيلية الجديدة سوف يسيران على خطى شارون في مسألة الانسحاب من غزة باتجاه الاستمرار في الانسحابات من أجزاء من الضفة الغربية والتنازل عن مستوطنات كولونيالية نائية في الضفة الغربية وتسريع بناء جدار العزل العنصري، من غير الأخذ بضرورة مفاوضة الفلسطينيين، مدعياً، أي اولمرت، بأن حماس هي «حركة ارهابية» ولا يمكنه التفاوض معها، وبذلك فان اسرائيل سوف تسعى عن طريق تنفيذ خطة «الانطواء» أو «التجميع» الى اقامة «نظام فصل» من غير التوصل الى تسوية تاريخية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وبالتالي سوف يقام كيان فلسطيني منقوص يمكن وصفه بأنه «أكثر من حكم ذاتي واقل من دولة». وهذا الكيان المشوه، الذي لا يحقق آمال وطموحات أبناء الشعب العربي الفلسطيني، يتلقى الدعم من ما يسمى المجتمع الدولي، فوزيرة الخارجية الأمريكية، السيدة كوندوليزا رايس، أعلنت بان بلادها ستعترف بالحدود الجديدة التي تسعى الحكومة الاسرائيلية التي حصلت على ثقة الكنيست الى ترسيمها من طرف واحد، وحسب مصادر أمريكية واسرائيلية متطابقة فان أوروبا ستحذو حذوها، أي أن الدولة العبرية فرضت أجندتها السياسية في «حل» القضية الفلسطينية، على العالم، الذي بات يلعب دور المتفرج الحيادي أمام الحصار المفروض على اخوتنا في الضفة والقطاع.

هذه المعادلة الجديدة سوف تؤزم بطبيعة الحال الوضع الفلسطيني، وبسبب خطورة تداعياتها واسقاطاتها على أبناء شعبنا بشكل خاص وعلى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، يجب أن تدفع الفلسطينيين نحو حلول بديلة للدولة المستقلة، أهمها التفكير في طرح الدولة الواحدة، ثنائية القومية، كحل سياسي وأخلاقي لنا ولليهود، حل يكون أداة لتصحيح، ولو جزئي، لما حل بنا قبل 58 عاماً، ولعودة اللاجئين، لان العودة أهم بكثير من الدولة، وأيضا لوضع حد نهائي لنظام الفصل والسيطرة والتهويد الذي تتبعه اسرائيل ضد كل أبناء الشعب الفلسطيني، في الوطن والشتات.

بناء على ما تقدم، تعالوا نجعل من احياء ذكرى النكبة مناسبة وطنية للانطلاق نحو مستقبل أفضل لنا ولهم.

* رئيس تحرير صحيفة «كل العرب» الصادرة في الناصرة

أسرار حريق وزارة النفط العراقية: من المسؤول وهل ستقيّد ضد مجهول؟

سمير عبيد*

■ كلنا نعرف المقولة التي تقول (الخزينة السائبة تشجّع على السرقة) وكيف وان العراق من أقصاه الى أقصاه عبارة عن خزينة سائبة ومفتوحه وبلا حراس ولا نواطير، حيث عندما تضرب قدمك في الأرض العراقية يأتيك النفط مرحبا، ولكن يا له من نفط جاء للعراق والعراقيين نقمة لا تنتهي، وكم تمنى شعب العراق أن يكون في بلدهم (التمر الزهدي فقط) بدلا من النفط، كي ينجيهم الله من كيسي وتيسي، ومن كيميت ومن زفت، ومن الأساطيل والطائرات والصواريخ والأباتشي، وكذلك ينجيهم من البساطير والسواطير، ومن أفلام أبو غريب التي فاقت «بلاي بوي»، ومن كيد الأشقاء والجيران الذين لا زالوا يتفرجون على مسلسل ذبح العراقيين مقابل ملء خزائنهم على حساب الدم العراقي الزكي.

قرروا الحرب التي جاءت بذريعة كذبة أسلحة الدمار الشامل، وبالقفز على الشرعية الدولية، وبقوا وعشعشوا ولا زالوا في العراق، وكانت انجازاتهم تمييع الحدود ليكون العراق (الاسفنجة) الماصة لجميع خلايا الارهاب والجريمة والمخدرات وغيرها وباصرار من المحتلين، ومن انجازاتهم الأخرى حرق جميع المؤسسات والوزارات العراقية، ما عدا وزارة النفط التي طوقها الجيش الأمريكي ليحميها ليس للعراقيين بل لهم ولأسيادهم الأمريكان، ولغاية في نفس يعقوب، ولم تكن تلك الحرائق وليدة الصدفة، أو نتيجة ردة فعل عابرة، بل كانت ضمن برنامج منظم، فهناك من تدرّب على اشعال الحرائق قبل الحرب في هنغاريا وفي جزيرة غوام وفي الكويت وغيرها.

فلقد ذكر الصحافي العربي المشهور (محمد حسنين هيكل) ومن خلال قناة الجزيرة الفضائية في عام 2004 قائلا (لقد جاءوا بمجموعات كويتية وغير كويتية لتقوم بمهام في العراق، ومن هذه المجموعات التي أسقطت تمثال الرئيس العراقي في ساحة الفردوس وسحبته في الشوارع وسط الزغاريد والرقص والترحيب بالأمريكين) وهناك الشهود الذين عددهم بالآلاف والذين أكدوا هذه الرواية، ولدى الكاتب 61 شهادة من عراقيين وعلى مستويات عالية أكدت الشيء نفسه.

ولقد شاهد الكاتب بنفسه عندما عاد الى العراق بعد هجرة قسرية استمرت 13 عاما كيفية حصول جريمة احراق الوزارات والمؤسسات، فمثلا عندما دخلنا الى وزارة الخارجية العراقية بعد سقوط النظام مباشرة شاهدنا الأقسام وكأنها عاملة والأوراق جاهزة والأرشيف جاهز، ولكن حال ما تلمس الأوراق والأشياء تتحول بيدك الى رماد، وعند البحث والسؤال عرفنا ان لدى الأمريكان (رولة) ترمى لتقوم بهذه المهمة دون بعثرة الأشياء، وعرفنا أنها من مادة (المغنيسيوم) المعدّة لهذا الغرض والتي تحرق الأوراق والأشياء والأقراص وتتركها على حالتها، فحال لمسها تتحول الى رماد.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد وخصوصا في فترة الحكومة المؤقتة والانتقالية، بحيث راجت تجارة النفط من خلال المياه والبر وباشراف من (بعض) المسؤولين العراقيين الذين تقاسموا ويتقاسمون الأرباح مع ضباط من جيش الاحتلال، ناهيك ان هناك تقارير غربية واقليمية أكدت بان الكويت تشفط نفط العراق منذ سقوط النظام ولا زالت، ومن خلال الحفر الشاقولي وبعلم ومشاركة بعض المسؤولين العراقيين أيضا، وهكذا الحال لدول أخرى مجاورة للعراق ودون أن يتحرك مسؤول عراقي واحد ليمنع هذا النهب اللاقانوني.

وآخرها جريمة رفع (العدادات) وباصرار من بعض المسؤولين العراقيين الذين لا يشعرون بمعنى الأمانة الوظيفية، ومعنى الوطنية ولا بمعنى ان هذه الثروات هي ملك للعراقيين وللأجيال العراقية، بل عُميت عيونهم الدنيا والمادة فتقاسموا الغنيمة مع الأصدقاء والأشقاء، والذين كشفهم الزمن بأنهم لا يريدون الخير للعراقيين، بحيث يباع النفط ويهّرب ويتبعثر دون أن يعرف أي أحد أو جهة الكمية الحقيقية لهذا النفط المباع أو المنهوب، لأنه لا توجد (عدادات) تعطي النتيجة الى السائل أو الذي يريد التحقيق وبالتالي (ظل البيت لمطيره وطارت بيه فرد طيره) ومقابل هذا يعيش الشعب العراقي على حافة الفقر، وسط بطالة وصلت الى أكثر من 77 % في العراق.

لماذا احترقت وزارة النفط الآن؟

فبعد مرحلة احراق الوزارات التي بدأت في عام 2003، ومرحلة سرقة النفط التي امتدت منذ أواخر عام 2003 ولحد الآن، ومرحلة رفع العدادات طيلة عام 2005 وبداية عام 2006 ولا زالت، جاءت الآن مرحلة احراق وزارة النفط العراقية، وتحديدا طوابق الحسابات والحاسبة الألكترونية أي في الطابقين الثاني والثالث، ولكن لماذا قسم الحسابات والحاسبة الألكترونية بالذات؟ الجواب: كي تُطمر الأرقام المرعبة التي ذهبت الى بطون الحيتان العراقية والأمريكية ومن معها، والسبب واضح وجلي وهو لطمر حقبة مظلمة من الاستحواذ والنهب والاستهتار الوظيفي، ولقد كان الخبر كالتالي:

(اندلع حريق هائل في الطابقين الثاني والثالث من مبنى وزارة النفط الساعة الرابعة من عصر اليوم 2006/5/2 مما أدى الى حدوث أضرار جسيمه بالطابقين)...

فهل يا ترى تحدث معجزة ويُكشف الجاني، أم ستقيد الجريمة والفعل ضد مجهول، ويُطمر الموضوع والجريمة، ومثل الجرائم السابقة؟

ولكن هل للحريق علاقة بتصريحات وزير النفط المُقال بالقوة السيد (ابراهيم بحر العلوم) الى صحيفة «الزمان» العراقية أخيرا عندما قال (اني أقدر ان حجم الفساد في قطاع تجارة المشتقات النفطية بمليار دولار سنويا) يعني ان هناك ــ 3 مليارات ــ ذهبت الى جيوب المافيات خصوصا اذا أخذنا الأشهر الأولى لعام 2006 وأضفناها الى عام 2003 فستكون المدة ثلاث سنوات وبالتالي تكون قيمة الفساد والنهب هي (3 مليارات دولار).

ومن هنا فالمتهمون الرئيسيون هم وزراء النفط الذين تعاقبوا طيلة هذه الفترة، ومن المفروض والواجب أن يتم التحقيق معهم، وفي مقدمتهم السيد ابراهيم بحر العلوم نفسه، ولا بد أن يُحاسب الذين يديرون شركة (سومو) وفي مقدمتهم السيد (شمخي حويط فرج) خصوصا وأنه كان لا يفارق السيد ابراهيم بحر العلوم اطلاقا وفي جميع جولاته داخل العراق وخارجه، ولقد قال بحر العلوم لصحيفة «الزمان» أيضا (اني أتوقع هناك فسادا في شركة ــ سومو ــ لكنه محدود لأن عقود سومو تخضع لتدقيق ومراجعة من وزارة المالية).

ولكن للجنرال ستيوارت باون رأي آخر!

يعمل الجنرال ــ ستيوارت باون ــ مفتشا لعمليات اعادة بناء العراق وبتوجيهات أمريكية بحته، فيقول السيد ستيوارت ولصحيفة «الزمان» العراقية أيضا (ان الفساد في قطاع النفط والغاز العراقي مستمر دون توقف، وقد تكون له آثار مدمرة على الجهود الرامية الى اشاعة الاستقرار في البلاد) فدعونا نأخذ من هذا التصريح عبارة (مستمر ودون توقف) وهذا يعني ان الجميع في قفص الاتهام من حكومة وبرلمان ووزير نفط وكادر نفطي ولجنة نزاهة وكذلك ستيوارت نفسه وتحت شعار (من فمك أدينك).

وتعالوا ننظر الى تقرير الجنرال ــ ستيوارت ــ والذي يقول فيه (ان انتاج النفط الخام عاد الى الارتفاع الى مليوني برميل يوميا في أول آذار ــ مارس ــ الماضي بالمقارنة مع المستويات الأقل في كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير الماضيين والناجمة عن التخزين ومشكلات الطقس في الخليج).

فهل رأيتم... ان انتاج النفط العراقي يقل عندما يكون الناس والبلد بحاجة اليه في فترة الشتاء ولكنه يزداد في فصل الصيف.. يا لها من طلاسم لا يعرفها الا الله... ويؤكد الجنرال ستيوارت في تقريره ويقول (لقد زاد الانتاج بشكل مطرد خلال فترة مارس/ آذار ووصل الى 18,2 مليون برميل يوميا... الأسبوع الأخير من الشهر).

فمن خلال هذه الأرقام هل أن هناك لجنة فنية بارعة قادرة على كشف السرقات والفساد وبالاعتماد على أرقام اللصوص أنفسهم؟

ولكن أين وصلت قضية العدادات؟

لقد دق هاتفي قبل أكثر من شهرين، واذا بأحد الأكاديميين العراقيين يناشدني بالخروج على التلفاز لتسليط الضوء على قضية خطيرة وهي قضية رفع (العدادات) وباتفاق بين وزارة النفط العراقية والكويت ــ حسب قوله ــ خصوصا أنه كان قادما من البصرة والكويت والسعودية والامارات وسلطنة عمان، وكان يؤكد بأنه شاهد عمليات نهب النفط بعينه، وتبين انه كان يتباحث حول مشروع اعلامي ولوجستي يتخادم مع الاحتلال، ومن خلال رجال لا زالوا في المنطقة الخضراء وعليهم شبهات أخرى، وكل هذا وهو وزملاء له يتشدقون بمعارضة الاحتلال من خلال التلفاز ووسائل الاعلام العاملة في مدينة الضباب لندن وكأن الآخرين أغبياء ولا يعرفون تحركاتهم.. انه زمن الوباء باللوثة الأخلاقية والقيمية.

فان السيد الكريم لا يريد احراج أصدقائه في الكويت، فلهذا يتغاضى عن جريمة كبرى بحق الوطن والشعب العراقي مقابل صداقته لموظف في سفارة الكويت في لندن، ومقابل موظف يستقبله في الكويت عندما يذهب للبصرة من أجل الصفقات من وراء الكواليس، وأنا متأكد ان كثيرا من المسؤولين العراقيين يتصرفون مثله ... فالمهم موضوع وزارة النفط والعدادات التي رُفعت بأوامر مافيوية ولا علينا بهذا النفر التائه.

ولكن الغريب أن الحكومة العراقية لم تتكلم عن هذا الأمر، وكأن الأمر لا يعنيها لا من قريب ولا من بعيد، وحتى السيد بحر العلوم نفسه لم يتحدث عنها أبدا من قبل الا الآن، ومن خلال تصريحه لصحيفة «الزمان» قائلا (ان قضية العدادات تأخذ بعدا سياسيا.. فان جميع العروض على الشركات لنصب العدادات المذكورة قد رفضت بسبب الوضع الأمني عدا شركة ــ بارسونز ــ الأمريكية التي قبلت التنفيذ على أن يستكمل منتصف العام الحالي).

هل سمعتم يا أبناء العراق والعرب الآن، وهل فسرتم ما بين السطور، فأين البرلمان العراقي من هذه القضية ومن هذه المناقصات؟

ومن هو الذي رفض تلك العقود والمتعلقة بقوت المواطن وثروات الشعب العراقي؟

ولماذا ترسو المناقصة أو العروض على الشركة الأمريكية دون غيرها؟

وما علاقة الشأن الأمني بقضية العدادات؟

وكم سيُسرق من النفط العراقي حتى مجيء العدادات في منتصف العام الحالي؟

فللجواب والفوز على دهاليز هؤلاء علينا باستنساخ روح الروائية البوليسية المرحومة ــ أغاثا كريستي ــ عسى ان تساعدنا في حل ألغاز وزارة النفط وبحر العلوم وزملائه من وزراء النفط في العراق!!!!.

* كاتب من العراق
samiroff@hotmail.com